

تحليل وقياس فاعلية الأداء الضريبي في الاقتصاد الليبي

د. ابوبكر خليفة دلغاب

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة عمر المختار البيضاء

QSW323@gmail.com

د. علي منصور عطية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة اجدابيا

ali1985mansour@gmail.com

المستخلص:

تحاول هذه الورقة العلمية تقدير و تقييم أداء النظام الضريبي في ليبيا خلال الفترة الزمنية (1994-2019)، و ذلك من خلال تقدير مؤشرات الأداء الضريبي كالطاقة الضريبية و العبء الضريبي و الجهد الضريبي و المرونة الدخلية، كما تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي الخطي الموزع (ARDL Model) لتقدير دالة الطاقة الضريبية. أظهرت النتائج انخفاضاً حاداً في جميع مؤشرات الأداء الضريبي، مما يعني عدم كفاءة اداء النظام الضريبي في ليبيا خلال تلك الفترة، بعبارة أخرى، عدم مرونة النظام الضريبي و عدم فاعلية سياساته قد تسببت في عدم استغلال الطاقة الضريبية بالشكل الذي يمكن من خلاله تجميع اكبر قدر من الأموال اللازمة في تسريع عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في البلاد.

الكلمات المفتاحية: النظام الضريبي، الطاقة الضريبية، العبء الضريبي، ليبيا.

Abstract:

This paper attempts to estimate and evaluate a performance of the tax system in Libya during the time period (1994-2019), by estimating tax performance indicators such as tax capacity, tax burden, tax effort, and income elasticity. An ARDL model is used to estimate the tax capacity function. Results show that there is a sharp decline in all indicators of tax performance, which means inefficient performance of the tax system in Libya during that period. In other words, the inelasticity of the tax system and the ineffectiveness of its policies have caused the tax energy not to be utilized in a way that can collect the largest amount of money needed to accelerate the process of economic- social development in the country.

Keywords: tax system, tax capacity, tax burden, Libya.

مقدمة:

تشكل الضرائب الجوهر الأساسي لأي تشريع مالي للجهاز الحكومي ولا سيما ما تمثله من أداة لتنظيم المسار المالي للدولة، فهي تمثل احد مصادر الإيرادات العامة للدولة اللازمة لتمويل الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع إذ تسعى الحكومات إلى جعل نظم الضرائب لديها أكثر كفاءة بغية رفع معدلات الادخار لدى الحكومات والأفراد أيضا وتوجيهها نحو مشاريع إنمائية وتصحيح الاختلالات الاقتصادية من اجل توجيه الإنفاق الحكومي نحو التكوين الرأسمالي مقابل تقليل الإنفاق الاستهلاكي غير المنتج وللتقليل من الإفراط في الاقتراض بحيث لا يؤثر ذلك في تشييط النشاط الاقتصادي في الوقت نفسه (تانزي، 2001، 11).

عانت الكثير من البلدان النامية ومنها ليبيا من عدم فاعلية النظام الضريبي المعمول به والذي تسبب في الكثير من الاختلالات سواء في التأثير في المتغيرات الاقتصادية أو في ازدياد العجز في الموازنة مما دعا ذلك إلى الحاجة للقيام بعملية إصلاح ضريبي شامل وهيكلية بالاتجاه الذي يسهم في تفعيل دور الضرائب في التمويل بزيادة الإيرادات الضريبية .

فرض الضرائب في الاقتصاديات المختلفة مع مراعاة وجود حدود معينة لا يمكن تجاوزها عند فرض الضرائب، و تخطي هذه الحدود يؤدي الى أن يتحمل المجتمع آثار سلبية تنعكس بصورة مباشرة على مستوى النشاط الاقتصادي ، أما في حال عدم الوصول إلى هذه الحدود عند فرض الضرائب فيعني وجود طاقة ضريبية غير مستغلة وهذا له آثاره السلبية أيضا على الحصيلة الضريبية ويمكن في هذه الحالة اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير التي من شأنها أن تنهض بواقع النظام الضريبي عن طريق القيام بعملية إصلاح ضريبي شامل لجميع حلقاته .

مشكلة الدراسة :

تتمحور مشكلة الدراسة في اعتماد الميزانية الليبية على العوائد النفطية بالحجم الأكبر في تمويل أوجه النفقات العامة وبالمقابل تهميش دور الضريبة في التمويل فهي لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من الإيرادات العامة مما يشكل خطورة على الاقتصاد الليبي لارتباط النفط

بالأسعار العالمية وتأثره بها ارتفاعاً وانخفاضاً، فضعف الحصيلة الضريبية تتوقف على عدة عوامل مثل مستوى دخل القومي وتوزيع، وفي الاقتصاد الليبي يمكن إرجاع السبب الأساسي في ضعف الطاقة الضريبية الى انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي، حيث يمكن ملاحظة إن نصيب الفرد من الدخل القومي وصل أدناه عام 2011 حين بلغ نحو 3047 دينار، ثم اخذ في الارتفاع في عام 2012 حيث بلغ نحو 5875 دينار، ولكن اخذ في الانخفاض إلى أن وصل عام 2015 إلى نحو 3590 دينار، الأمر الذي يؤثر على حصيلة إيرادات الدولة الضريبية، فالدولة التي يكون فيها متوسط دخل الفرد منخفض يكون فيها نسبة الضرائب إلى الدخل منخفضة، (المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، النظام الضريبي الليبي تحدى الواقع ومتطلبات الإصلاح ، يوليو 2016، ص 8) وبالتالي تبحث الدراسة في تحليل وقياس فاعلية الأداء الضريبي في الاقتصاد الليبي ؟

أهداف الدراسة :

- دراسة مؤشرات الأداء الضريبي والتعرف على الأهمية النسبية للضرائب في تمويل الموازنة خلال فترة الدراسة
- تقديم توصيات من شأنها تفعيل دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة في ليبيا وتقليل الاعتماد على عوائد النفط من خلال تقديم بعض الإجراءات التي تسهم في إنجاح عملية الإصلاح الضريبي.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية للدراسة هي دولة ليبيا، أما الحدود الزمنية فهي الفترة الزمنية من 1994م إلى 2019م.

فرضية الدراسة :

ضعف السياسة الضريبية في الاقتصاد الليبي نتيجة للاعتماد النفقات العامة على العوائد النفطية.

منهجية البحث :

اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الوصفي التحليلي النظري لإثبات فرضية الدراسة وعلى الأسلوب القياسي في استخراج المعادلات وذلك استناداً الى البيانات من المصادر الرسمية، كما توجد عدد من المقاييس يمكن الاعتماد عليها كمؤشرات في قياس فاعلية النظام الضريبي وسيتم تناول هذا الموضوع من خلال ثلاث أجزاء .

أولاً: الدراسات السابقة:

أصبح من الضروري اعتماد الدراسات السابقة المماثلة للدراسة لأنها تمثل جهداً علمياً يساعد الباحثين على الاستفادة من جهود الباحثين السابقين لأن ذلك يساهم إسهاماً واضحاً في دعم الدراسة ويجعله أكثر رصانة علمية ومن أهم هذه الدراسات:

هدفت دراسة (الشيخلي، 1997) الى تقويم الأداء الضريبي الإجمالي في الدول النامية حيث ركزت على مشكلة استجلاء مفهوم الطاقة الضريبية وتحديد أفضل الطرائق لقياسها لعينة مقطعية من البلدان النامية، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات كان أهمها ان الأداء الضريبي في الدول النامية اتسم بالانخفاض مقارنة بالدول المتقدمة إذ أن النظم الضريبية ومستويات الأداء الضريبي في الدول النامية لا تستجيب إلى عوامل التطور الاقتصادي كما يعبر عنها متوسط دخل الفرد بصورة تلقائية، أما أهم التوصيات فيمكن القول إن الفجوة الواسعة الناجمة عن وجود طاقة ضريبية مرتفعة نسبياً و أداء ضريبي فعلي منخفض نسبياً في دولة قد توجي بإمكانية زيادة النسب الضريبية في مرحلة لاحقة.

كما هدفت دراسة (العاني، 2001) إلى تحليل الأسباب حول مشكلة إهمال السياسة الضريبية وعدم فاعليتها في الاقتصاد العراقي والتركيز على استخدام الإصدار النقدي الجديد أثناء مدة الدراسة وما نتج عن ذلك من آثار سلبية أثرت في مجمل الاقتصاد العراقي، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات كان أهمها: إمكانية إن تحقق الضريبة فيما لو استخدمت بشكل علمي و مدروس أشارا بالغة الأهمية على الصعيد المالي والصعيد الاقتصادي و الصعيد الاجتماعي كما وتستخدم في علاج الأزمات، ولكن الضريبة لم تكن

سوى أداة ثانوية استخدمت خلال مدة دراسة البحث, أما أهم التوصيات فكانت حث الدولة للسير قدما لزيادة الأهمية النسبية للضرائب ولاسيما المباشرة منها في تمويل الموازنة.

كما اهتمت دراسة (أحمد، 2007) بمشكلة الاختلالات التي عانى منها الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة والمتمثلة بالعجز الموازني المستمر في العراق و تخلف النظام الضريبي، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات كان أهمها: أن الإيرادات الضريبية احتلت المرتبة الأخيرة من بين المصادر التمويلية خلال مدة الدراسة 1980—2005, ونظرا لانخفاض الجهد الضريبي في العراق خلال مدة الدراسة ووجود طاقات ضريبية كبيرة، كما جاءت أهم التوصيات لتحث السياسة الضريبية على التوجه نحو مسارات جديدة من اجل تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية للضريبة وتقليل اعتماد موازنة العراق على النفط.

اهتمت دراسة (خلاط، 2013) بالتعرف على دور النظام الضريبي في الاقتصاد الليبي، وذلك من خلال تحليل النظام الضريبي الليبي، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها ان هناك ارتفاع في معدلات الضرائب في الاقتصاد الليبي التي تؤثر سلبياً على حصيله الإيرادات الضريبية وعلى مساهمتها في تمويل الموازنة العامة.

وركزت دراسة (الزواغي، 2017) على دراسة محددات الطاقة الضريبية وانعكاسها على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1980-2010 حيث هدفت الدراسة إلى تحديد نموذج قياسي لقياس الطاقة الضريبة للاقتصاد الليبي، ومن أهم النتائج هذه الدراسة ان الطاقة الضريبية تشكل نسبة ثابتة قدرها 0.017% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وترتفع مع زيادة الإيرادات الغير نفطية ونسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الحقيقي، ومن أهم توصيات الدراسة هي استمرار الدولة في تعزيز توجهاتها جهودها في الاعتماد على الموارد المحلية.

تركز الدراسة الحالية علي تحليل وقياس مؤشرات الأداء الضريبي في الاقتصاد الليبي للتعرف علي مدي فاعلية السياسة الضريبية وتقديم التوصيات اللازمة لمعالجة واقع الاختلالات في السياسة المالية في الاقتصاد الليبي.

ثانياً: احتساب مؤشرات الأداء الضريبي:

تعد الطاقة الضريبية والعبء الضريبي والجهد الضريبي والمرونة الدخلية للضرائب من أهم المؤشرات المعتمدة للتعرف على فاعلية الأداء الضريبي ومن خلال هذا المبحث سيتم احتساب كل من هذه المؤشرات في الاقتصاد الليبي للتعرف على حجم الإيرادات الضريبية الممكنة وحجم الإيرادات الضريبية المتحققة فعلا وهل يعاني الاقتصاد الليبي من جهد ضريبي ام لا وكالاتي:

أ- احتساب الطاقة الضريبية في الاقتصاد الليبي للفترة (1994 - 2019):

يعتمد قياس الطاقة الضريبية وبحسب الاتجاه الموضوعي على الصيغة النسبية المقارنة لمجموعة من الدول والتي عادة تتم بطريقتين هما:

الطريقة الأولى: وهي طريقة الأداء المتوسط لمجموعة من الدول المتشابهة حيث وضع (كولن كلارك Colin Clark) (من رواد استخدام هذه الطريقة) ووضع حدا ضريبيا كمتوسط عام أقصاه (25%) من الناتج القومي الإجمالي بوصفه مستوى مقبولا في فترة السلم، واعتمد كل من (اليسون مارتن A-martin) (وأرثر لويس A-Lewis) الطريقة المبسطة نفسها في تقدير الطاقة الضريبية وأوضحا بأن الحكومة في أي بلد متخلف يجب أن تكون قادرة على تحصيل إيراد ضريبي يتراوح ما بين (17%-19%) من الناتج القومي وذلك لكي تتمكن من تقديم مستوى متوسط من الخدمات العامة للمجتمع (الشيخلي ، 1997، 32).

الطريقة الثانية: وهي الطريقة الأكثر شيوعا سيما بالسنوات الأخيرة وتجري باستخدام التكنيك القياسي وتتم عن طريق تطبيق انحدار النسب الضريبية الفعلية لمجموعة من الدول على عدد من المتغيرات التفسيرية التي تمثل السمات الجوهرية للبنية الاقتصادية لهذه الدول وأن هذه المتغيرات التفسيرية من المفترض أن تؤثر في الطاقة الضريبية إذ يجب أن تعكس جانبيين معا هما:

• طاقة المجتمع على دفع الضرائب

• قدرة الحكومة على تحصيلها.

بمعنى أن المتغير التفسيري ينبغي أن يتوفر فيه شرطان :

الأول: أن يكون وعاء الفائض الذي يستدعي فرض الضريبة .

الثاني: أن تكون عملية تحصيل الضريبة من هذا الفائض ممكنة من الناحية الإدارية.

ويمكن الحكم على مدى توازن الطاقة الضريبية بمدى تساوي الضرائب المتحققة والضرائب الممكنة بقسمة الأولى على الثانية، وإن أي ابتعاد خارج القسمة نزولاً أو صعوداً يبين مقدار عدم التوازن، وقد طبق خبراء البنك الدولي هذا المؤشر على (44) دولة واستنتجوا عدم توازن الجهد الضريبي للبلدان النامية و إمكانية زيادة هذه الطاقة (كماش، كريم سالم، 2010، ص 179).

سنقوم باحتساب الطاقة الضريبية في ليبيا اعتماداً على معادلات الباحث (منذر عبد القادر الشخي) لأنه في الأصل اعتمد على معادلات صندوق النقد الدولي لأنها أقرب إلى الواقع إذ اعتمد في احتساب الطاقة الضريبية على العينة المقطعية الدولية التي تضم مجموعة كبيرة من الدول النامية بدلاً من السلسلة الزمنية لان الاعتماد على السلسلة الزمنية تعطي دوال توضح العوامل المؤثرة في الإيرادات الضريبية الفعلية وليست المقدرة وحصل الباحث على نتائج أثبتت تطابقها مع نتائج صندوق النقد الدولي على الرغم من تحديده للبيانات. وللحصول على أدق تقديرات لنسب الطاقة الضريبية سنقوم باحتساب الطاقة الضريبية لمتوسط دخل الفرد و درجة الانفتاح الاقتصادي وكما يأتي :

• الطاقة الضريبية دالة لنسبتي لمتوسط دخل الفرد ودرجة الانفتاح الاقتصادي:

$$T/Y = -0.0779 + 196.90 (\text{pop-gdp}) + 0.001020 (\text{blanc})$$

جدول (1): نتائج تحليل بيانات الطاقة الضريبية

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.000	8.52889	23.0870	196.90	POP_GDP
0.011	3.28669	0.00031	0.0010	BLANC
0.020	-2.8969	0.02687	-0.077	C
EC = TAX1_GDP1 - (196.9072*POP_GDP + 0.0010*BLANC -0.0779)				

المصدر: نتائج اختبار ARDL باستخدام برنامج Eviwes10

جدول (2): احتساب الطاقة الضريبية في ليبيا كدالة لمتوسط دخل الفرد ودرجة الانفتاح الاقتصادي* (مليون دينار)

الطاقة الضريبية T/Y	درجة الانفتاح الاقتصادي FY	متوسط دخل الفرد YP	السنة
8.44%	72.89986	446.4004	1994
8.35%	78.63904	412.3466	1995
6.72%	72.05164	363.7335	1996
7.18%	82.92946	330.9038	1997
6.27%	66.71482	368.6799	1998
5.56%	65.96292	336.1909	1999
5.41%	77.16654	270.8694	2000
4.50%	69.65057	263.3911	2001
4.67%	83.86576	198.1882	2002
4.48%	88.34136	165.3569	2003
4.09%	91.09592	131.2718	2004
3.05%	87.48357	97.5573	2005
3.16%	91.60459	81.6500	2006
3.14%	92.4363	76.0519	2007

1.88%	84.71705	52.4959	2008
2.31%	85.15548	71.9505	2009
2.16%	85.76797	61.1067	2010
2.10%	72.48399	126.5704	2011
1.65%	83.04987	49.2289	2012
1.15%	73.15626	74.8592	2013
2.19%	70.99488	139.1571	2014
4.45%	70.3088	257.5386	2015
1.27%	33.43019	287.1210	2016
3.58%	75.06136	188.5805	2017
2.20%	64.46231	173.3451	2018
1.64%	58.96944	173.3451	2019

المصدر: تم أعداد الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي ،
وبيانات الأمم المتحدة www.undata.org * درجة الانفتاح الاقتصادي = (الصادرات +
الواردات / الناتج المحلي الإجمالي) × 100- متوسط دخل الفرد = عدد السكان / الناتج
المحلي لأجمالي.

يتبين من خلال الجدول السابق أن متوسط الطاقة الضريبية من خلال فترة الدراسة
(1994-2019) بلغ (3.91%) إذ الطاقة الضريبية لدالة متوسط دخل الفرد و درجة
الانفتاح الاقتصادي. و من الملاحظ أن النسبة تدل في الطاقة الضريبية إلى ان زيادة نسبة
إسهام قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي. وفيما يخص متوسط للطاقة الضريبية (دالة
لمتوسط دخل الفرد ودرجة الانفتاح الاقتصادي) فكانت نسبة قليلة جداً (3.91 %) وذلك
يرجع إلى انخفاض حجم الاستيراد نتيجة للقيود المفروضة على التجارة الخارجية في ليبيا
خلال معظم السنوات.

ويمكن تحليل ذلك خلال فترة الدراسة المتمثلة ما بين (1994-2019) فقد شكلت الطاقة
الضريبية للقطاعات (قطاع الصناعة والقطاع الزراعة وقطاع الخدمات) نسبة منخفضة

مقارنة بقطاع النفط المهيمن على الناتج المحلي، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض إسهام القطاع الزراعي والصناعة والخدمي وكذلك بسبب الأزمة السياسية وما تلاها انخفاض الإنتاج النفطي وإيقاف تصدير النفط. وبوجه عام فقد شكلت الطاقة الضريبية في ليبيا متوسط نسب بالنسبة للدالة بأكملها بلغ حوالي (3.91 %) وهي نسبة تعتبر ضعيفة جداً مقارنة بتلك النسب التي وضعت من قبل (كولن كلارك) والتي اقترحها (25%) في الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة معقولة في فترة السلم وكذلك النسبة التي اقترحتها (مارتن - لويس) البالغة (17% - 19%) من الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن متوسط الطاقة الضريبية في ليبيا و البالغة (3.91%) خلال مدة دراسة البحث المتمثلة (1994-2019) تعد بعيدة من تقديرات الباحث (منذر الشخيلي) التي تم الاعتماد على معادلته في احتسابها و التي كانت (33.97%) لمجموعة دول الأوبك النفطية خلال الثمانينات.

ب- احتساب العبء الضريبي في ليبيا للفترة (1994- 2019) :

يعد هذا المعيار مقياساً لحجم القطاع العام وأهميته النسبية في الاقتصاد ويستخرج العبء الضريبي من خلال نسبة إجمالي الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، وسيتم احتساب العبء الضريبي في ليبيا للسنوات (1994-2019) وكالاتي :

جدول (3): احتساب العبء الضريبي في ليبيا للفترة من 1994-2019 (مليون دينار) %

السنة	الإيرادات الضريبية (1)	الناتج المحلي الإجمالي (2) GDP	العبء الضريبي % 2/1
1994	722000001	10720170465	6.73
1995	838000000	11830342397	7.08
1996	888000000	13664925071	6.49
1997	881000000	15297980777	5.75
1998	1054000000	13978965718	7.53
1999	1139000001	15602488246	7.30
2000	1032000000	19704193871	5.23

5.18	20609291606	1068000001	2001
3.87	27843948585	1079000000	2002
3.75	33921581301	1274000001	2003
4.34	43445909856	1889000001	2004
2.67	59468027774	1592000000	2005
2.46	72347233927	1785000002	2006
2.40	79127500000	1904000000	2007
2.81	116638000000	3289000001	2008
3.91	86291000000	3380000002	2009
3.54	102537000000	3640000001	2010
1.40	49685000000	697000001	2011
0.67	127636580506	865000001	2012
1.18	83703666763	992000000	2013
1.59	44977842677	719000001	2014
2.94	24378627017	717000000	2015
3.56	21907139065	780000001	2016
2.97	33921847530	1009000001	2017
4.10	36805200000	1512000001	2018
3.37	36805200000	1241000001	2019

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي ،
وبيانات الأمم المتحدة www.undata.org

يتبين من خلال الجدول (3) أن متوسط العبء الضريبي لمدة الدراسة الأولى المتمثلة بالمدة ما بين (1994-2019) بلغ (4%) وهو معدل متوسط منخفض بشكل واضح ويرجع السبب في ذلك إلى فرض الحصار الاقتصادي خلال التسعينات بالإضافة إلى ذلك توقف تصدير النفط خلال سبع السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من الزيادة الحاصلة في الناتج

المحلي الإجمالي إلا إن الحصيلة الضريبية تبقى لا تشكل إلا الشيء القليل من إجمالي الإيرادات.

ويشير انخفاض مستوى العبء الضريبي في ليبيا إلى عدم فاعلية النظام الضريبي في أدائه وإلى تأثير الحصار في المنشآت والمعامل حيث توقف إنتاج الكثير منها مما اثر سلبا على انخفاض الإيرادات الضريبية ولاسيما الضرائب على الإنتاج والضرائب الجمركية، ولا ننسى التهرب كثير من الضريبة خاصة الجمركية. كما يلاحظ ارتفاع العبء الضريبي في سنة (1994) و(2000) إذ تراوحت ما بين (8.44) الى (5.30) وجاء هذا نتيجة لتفعيل دور الضرائب في تمويل الموازنة وتحسين أداء الجهاز الضريبي.

أما بالنسبة للسنوات 2012 الى 2018 فقد شكل العبء الضريبي متوسط نسب مقداره (3.4) وهو نسبة منخفضة مقارنة بمثلتها في الفترة السابقة وهي نتيجة لاعتماد الموازنة في ليبيا على الإيرادات المتأتية نتيجة تصدير النفط وذلك اثر سلبي في حصيلة الإيرادات الضريبية.

وشكل العبء الضريبي في الاقتصاد الليبي المتمثل بالإيرادات الضريبية المتحققة فعلا متوسط نسب لفترة الدراسة بأكملها بلغ (4%) ، بينما شكلت الطاقة الضريبية في الاقتصاد الليبي والمتمثلة بالإيرادات الضريبية الممكن الحصول عليها متوسط نسب لمدة الدراسة بأكملها بلغ (35.40%) أي يوجد فارق كبير بين النسبتين يشير إلى وجود طاقة ضريبية غير مستغلة في الاقتصاد الليبي .

ج- احتساب الجهد الضريبي في ليبيا للفترة (1994-2019):

يستخرج الجهد الضريبي عن طريق قسمة العبء الضريبي على الطاقة الضريبية (الخرابشة، عبد الحميد، 1، 1997).

$$E = (T/Y) \setminus (TC/Y)$$

حيث إن:

E : الجهد الضريبي

T/Y : العبء الضريبي

الطاقة الضريبية : TCY

وتشير قيمة معامل الجهد الضريبي إلى معاني كثيرة عندما تكون قيمته اقل من الواحد الصحيح فهذا يعني أن هناك طاقة ضريبية غير مستغلة في الاقتصاد بمعنى أن السياسة الضريبية غير فعالة في أداء مهامها. أما إذا كانت قيمة معامل الجهد الضريبي اكبر من الواحد فيدل ذلك على وجود عبء ضريبي كبير يقع على عاتق الأفراد، أما في حالة اقتراب معامل الجهد الضريبي من الواحد الصحيح فان ذلك يدل على اعتماد السياسة المالية على المتأاتي من الضرائب في تمويل أوجه الإنفاق العام، وسيتم احتساب الجهد الضريبي في الاقتصاد الليبي المتمثلة بالفترة (1994 - 2019) كما يأتي:

جدول(4): احتساب الجهد الضريبي في ليبيا للمدة من (1994 - 2019)(مليون دينار)

السنة	العبء الضريبي (1)	الطاقة الضريبية دالة لمتوسط دخل الفرد ودرجة الانفتاح الاقتصادي(3)	الجهد الضريبي الأول 2/1
1994	6.73	8.44%	0.007984
1995	7.08	8.35%	0.008483
1996	6.49	6.72%	0.009669
1997	5.75	7.18%	0.008016
1998	7.53	6.27%	0.012017
1999	7.30	5.56%	0.013135
2000	5.23	5.41%	0.009673
2001	5.18	4.50%	0.011514
2002	3.87	4.67%	0.008304
2003	3.75	4.48%	0.008389
2004	4.34	4.09%	0.01064
2005	2.67	3.05%	0.008765
2006	2.46	3.16%	0.007804
2007	2.40	3.14%	0.007673
2008	2.81	1.88%	0.014961

0.016938	2.31%	3.91	2009
0.016423	2.16%	3.54	2010
0.006694	2.10%	1.40	2011
0.004106	1.65%	0.67	2012
0.010342	1.15%	1.18	2013
0.007294	2.19%	1.59	2014
0.006606	4.45%	2.94	2015
0.027963	1.27%	3.56	2016
0.00831	3.58%	2.97	2017
0.018688	2.20%	4.10	2018
0.020584	1.64%	3.37	2019

المصدر: القيم من احتساب الباحثين بالاعتماد على الجداول

يتبين من الجدول السابق بالنسبة إلى الجهد الضريبي الأول في ليبيا حيث شكل متوسط نسب خلال مدة الدراسة الأولى المتمثلة بالمدة (1994-2019) حوالي (0.011191%) وهو معدل منخفض جدا ويشير إلى عدم استغلال الطاقة الضريبية في ليبيا لان النسبة اقل من الواحد الصحيح يعني ذلك عدم فعالية السياسة الضريبية في ليبيا في أداء مهامها ، وهذا طبعا كان نتيجة لتوقيع رفع الحصار ليبيا وإعادة تصدير النفط في وارتفاع حصة إيرادات النفط واعتماد الدولة بالقدر الأكبر عليها في التمويل وتهميش دور الضرائب .

أما بالنسبة للمدة بأكملها المتمثلة (2011-2019) فقد بلغ الجهد الضريبي نسب مقداره (0.012288%) وهما مؤشران يشهدان انخفاضا ويعبران عن واقع ضريبي غير طموح في الاقتصاد الليبي والسبب في ذلك يرجع إلى توقف العمل بأنواع متعددة من الضرائب وخفض أسعار الأنواع الأخرى مما يؤثر سلبا في حصة الإيرادات المتأتية من الضرائب وجعله لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الإيرادات العامة.

د- احتساب المرونة الداخلية للضرائب في ليبيا لفترة (1994-2019):

تشير فكرة المرونة الدخلية للضرائب إلى مدى استجابة الضرائب إلى التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي وتقاس المرونة الدخلية للضرائب بقسمة التغيير النسبي المئوي للضريبة إلى التغيير النسبي المئوي في الناتج المحلي الإجمالي (Raja and Chlliah,1971,311).

وسيم احتساب المرونة الدخلية للضرائب في الاقتصاد الليبي لسنوات البحث المتمثلة بالمدة (1994 - 2019) للتعرف فيما إذا كان النظام الضريبي الليبي مرناً أم لا وكما يأتي :

جدول (5): احتساب المرونة الدخلية للضرائب في ليبيا للمدة (1994 - 2019) (مليون دينار)

السنة	نسبة التغيير في الإيراد الضريبي %	نسبة التغيير في الناتج المحلي الإجمالي %	المرونة الدخلية للضرائب
1994	-	-	-
1995	0.206612	0.103559	1.995
1996	0.013699	0.155074	0.088
1997	-0.00676	0.119507	-0.057
1998	0.213152	-0.08622	-2.472
1999	0.158879	0.11614	1.368
2000	0.027419	0.262888	0.104
2001	0.10832	0.045934	2.358
2002	0.012748	0.351039	0.036
2003	0.244755	0.218275	1.121
2004	0.165169	0.280775	0.588
2005	0.00675	0.368783	0.018
2006	0.205939	0.216574	0.951
2007	0.092931	0.093718	0.992
2008	1.027616	0.474051	2.168
2009	-0.10251	-0.26018	0.394
2010	-0.10264	0.18827	-0.545
2011	-0.79528	-0.51544	1.543

0.218	1.568916	0.341304	2012
-1.102	-0.3442	0.379254	2013
0.485	-0.46265	-0.22444	2014
-0.036	-0.45799	0.016667	2015
-0.662	-0.10138	0.067064	2016
0.329	0.548438	0.180168	2017
3.035	0.085	0.257988	2018
0	0	-0.11101	2019

المصدر:

- اعتمادا على الجدول 1
- تم استخراج نسب التغير عن طريق: السنة الحالية - السنة السابقة / السنة السابقة $\times 100$

يتضح من الجدول (5) أن متوسط نسب المرونة الداخلية للضرائب ما قيمته بلغ (0.538) % ، وبما أن قيمة معامل المرونة الداخلية هي قيم موجبة وأقل من الواحد الصحيح وهذا دليلاً على أن النظام الضريبي في ليبيا غير مرن ، كما إن الارتفاع في بعض قيم معامل المرونة هو نتيجة للارتفاع في المستويات العامة السائدة في الأسعار خلال بعض سنوات الدراسة وبمعنى آخر أن التضخم السائد في ليبيا أدى إلى المغالاة في ارتفاع قيم معامل المرونة الداخلية في بعض السنوات.

وبما إن النظام الضريبي يعاني من اختلالات بنيوية اتسم بها كطابع طيلة سنوات دراسة البحث لذا يتوجب على الحكومة في ليبيا أن تقوم بعملية إصلاح ضريبي من أجل النهوض بواقع النظام الضريبي في الدولة الليبية وجعله يتطابق مع الأنظمة الضريبية في الدول المتقدمة وحتى النامية منها التي تمتاز بنظام ضريبي مرن وهذا ما سيتم عرضه في المبحث الثاني من خلال تقديم إجراءات لتفعيل أنواع مختارة من الضرائب للنهوض بواقع الإيرادات الضريبية وجعلها تشكل نسبة معقولة من الإيرادات العامة تسهم في تمويل الموازنة تماشياً مع الهدف المراد تحقيقه.

ثالثاً: النتائج والتوصيات:

نتائج الدراسة:

تعرف الطاقة الضريبية بأنها أقصى ما يمكن جبايته من أموال بواسطة الضرائب المفروضة في الدولة، لذلك تعتبر الطاقة الضريبية مؤشراً هاماً للحكم على كفاءة أداء النظام الضريبي في الدولة لما لها من قدرة على تعبئة الموارد المالية المطلوبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عليه قامت هذه الدراسة بتحليل و قياس فاعلية الأداء الضريبي في ليبيا خلال السنوات (1994-2019)، من خلال احتساب مؤشرات الأداء الضريبي و هي العبء الضريبي ، و الطاقة الضريبية، و الجهد الضريبي، و المرونة الداخلية ، و لتحقيق هذا الهدف تم الاستعانة باستخدام المنهجية البحثية المتمثلة في أسلوب الانحدار الذاتي الخطي الموزع (ARDL Model). و كانت النتائج على النحو التالي:

- أثبتت النتائج قبول فرضية الدراسة و التي تنص على ضعف السياسة الضريبية في الاقتصاد الليبي نتيجة للاعتماد النفقات العامة على العوائد النفطية، فقد بينت النتائج عدم فاعلية السياسة الضريبية في ليبيا في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- متوسط الطاقة الضريبية في ليبيا خلال تلك الفترة قدرت بنسبة 3.91%، وهي نسبة ضئيلة جداً عند مقارنتها مع معدلات بعض الدول الأخرى، ويرجع السبب في ذلك لتدني نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية كقطاع الصناعة والزراعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع نسبة إسهام القطاع النفطي في حجم الناتج المحلي الإجمالي.
- بلغ متوسط معدل العبء الضريبي 4% وهو معدل منخفض، و دليل على عدم فاعلية النظام الضريبي في أدائه، أما أسباب انخفاض هذا المعدل فتجع الى اللزمات السياسية التي مرت بها البلاد منذ التسعينيات وكان آخرها بعد عام 2011م.

- قدرت قيمة الجهد الضريبي بنسبة 0.01%، و هي نسبة متدنية جداً، و تشير إلى عدم فاعلية السياسات الضريبية في ليبيا والتي لم يتم من خلال استغلال الطاقة الضريبية الاستغلال الأمثل.
- أما قيمة معامل المرونة الدخلية فكانت نسبة موجبة و اقل من الواحد الصحيح و قدرت بمعدل 0.53%، مما يشير الى انخفاض مرونة النظام الضريبي في ليبيا (غير مرن).

و بناءً على نتائج الدراسة والنسب المتحصل عليها من تقدير مؤشرات الأداء الضريبي يمكن استنتاج أن أداء النظام الضريبي في ليبيا كان غير فعال ويتصف بعدم المرونة الأمر الذي انعكس على تدني حصيللة الضرائب كنسبة من حجم الإيرادات العامة بسبب عدم فاعلية السياسات الضريبية في ليبيا.

التوصيات:

إن الحاجة للقيام بالإصلاح الضريبي تتطلب النظر إلى النظام الضريبي بأكمله من خلال التنسيق والمتابعة في الإصلاح، لذا فإن مبادئ الإصلاح الضريبي المطلوب تحقيقه في ليبيا حالياً تتمثل في تغييرات في نواة الإدارة الضريبية والتشريع الضريبي ويقترح أن يتم اعتماد النقاط الآتية في تصميم النظام الضريبي في ليبيا :

- يجب التأكيد على حيادية النظام الضريبي وتبسيط محتوياته.
- يجب توجيه العمل باتجاه رفع الإيرادات الحكومية .
- ينبغي أن لا يكون الإصلاح الضريبي منوطاً بالإدارة الضريبية بل ينبغي أن ينص على ذلك في القانون الضريبي الجديد.
- سن قوانين و إصدار تشريعات جديدة تحد من منح الكثير من الإعفاءات الضريبية التي تؤثر سلباً على الحصيللة الضريبية.
- العمل على توسيع القاعدة الضريبية من خلال استحداث أنواع جديدة من الضرائب لم تفرض من قبل.

المراجع العربية:

1. صادق عبد المعين العاني: تحليل مديات فاعلية السياسة الضريبية في الاقتصاد العراقي خلال مدة الحصار، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2001.
2. عبد الحميد الخرابشة: "الطاقة الضريبية و العبء الضريبي دراسة تحليلية مع تطبيق على الأردن" بحث منشور في مجلة دراسات، مجلد 24، عدد، 1997.
3. فيتو تانزي، هاول زى: "البلدان النامية والسياسة الضريبية"، صندوق النقد الدولي، سلسلة قضايا اقتصادية رقم 27، واشنطن، 2001.
4. كريم سالم كماش: "مستقبل النظام الضريبي في العراق في ظل التحول الى اقتصاد السوق"، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2010.
5. محسن إبراهيم أحمد: تقويم فاعلية النظام الضريبي في العراق للمدة 1980 – 2005، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، 2007.
6. منذر عبد القادر الشخيلي: "دراسة في تقويم الأداء الضريبي الإجمالي في الدول النامية"، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 1997.
7. نجمي مفتاح عامر الزواغي: محددات الطاقة الرببية وانعكاسها على الاقتصاد الليبي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، ابريل، 2017.
7. المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، النظام الضريبي الليبي تحدى الواقع ومتطلبات الإصلاح يوليو 2016، متاح علي الموقع:
<http://loopsresearch.org/media/images/photociujp9mo8c.pdf>

8. سراج محمد خلاط: دور النظام الضريبي في الاقتصاد الليبي، المجلة الجامعة، العدد 15، المجلد الثالث، 2013.

9. تقارير بيانات مصرف ليبيا المركزي ، وبيانات الأمم المتحدة www.undata.org

المراجع الأجنبية:

1.Raja. T ., J,Chlliah ., 1971,"trend of taxation in developing countries" staff papers ,vol 18. July.